تحفيز الإصلاحات

تشكل إصلاحات دعم الطاقة تحديا، ولكن كثير من البلدان يحقق تقدما على هذا الصعيد

دعم الطاقة عبارة عن تدابير على صعيد السياسات تهدف إلى تخفيض تكلفة استهلاك الطاقة. وفي عام ٢٠١٥، بلغ هذا الدعم ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو نحو ٥,٣ تريليون دولار. وللدعم كثير من الآثار الاقتصادية والبيئية السلبية، بينما يعود بالنفع في المقام الأول على أغنى الأسر. وبرغم ذلك، ثبتت صعوبة تخفيض دعم الطاقة أو إلغائه. ولكن ربما أدت بضعة عوامل في السنوات الأخيرة إلى تحويل كفة الميزان لتمنح حافزا على الإصلاح، وهي تراجع النمو منذ الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار الطاقة منذ حدوث تراجع حاد في منتصف عام ٢٠١٤، والتعهدات بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة التي وقعتها ١٩٠ بلدا كجزء من اتفاق باريس في ديسمبر ٢٠١٥.

وفي الواقع، قام ٣٢ بلدا على الأقل بإصلاح الدعم بشكل فعال منذ منتصف عام ٢٠١٤، أكثر من نصفها بلدان مصدرة للنفط كان عليها تعويض انخفاض الإيرادات النفطية. وواجهت غالبية هذه البلدان المصدرة للنفط عجزا ماليا أكبر بكثير من البلدان المستوردة للنفط. وكانت الشواغل البيئية محركا آخر في بعض البلدان—وهي تلك التي فرضت ضريبة على الكربون، أو رفعت أسعار ضريبة الكربون بالإضافة إلى النظم القائمة، أو أعلنت عن نظمها الخاصة لتداول حصص الانبعاثات. واستفادت الإصلاحات الأخيرة من الدروس المستخلصة من التجارب السابقة، مما يزيد من احتمالية نجاحها.

ويرتكز النجاح في إصلاح دعم الطاقة على ستة عناصر رئيسية وفقا لبحوث صندوق النقد الدولي، والتي تم إدراجها ضمن تصميم كثير من الإصلاحات في الآونة الأخيرة وهي: وضع خطة شاملة ذات أهداف واضحة طويلة المدى، وشفافية التواصل مع الأطراف المعنية، وزيادات تدريجية في الأسعار، وزيادة كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة، وتدابير لحماية الفقراء، وآليات تسعير مجردة من الاعتبارات السياسية.

وإضافة إلى ذلك، فإن إصلاحات دعم الطاقة المدفوعة باعتبارات طويلة المدى، مثل معالجة الشواغل البيئية أو الحد من الاعتماد على النفط، من المرجح أن تستمر لفترة أطول من تلك المدفوعة بعوامل قصيرة المدى، مثل عجز الموازنة الناتج عن انخفاض إيرادات النفط. FD

ما الأسباب وراء أهمية إصلاح دعم الطاقة؟

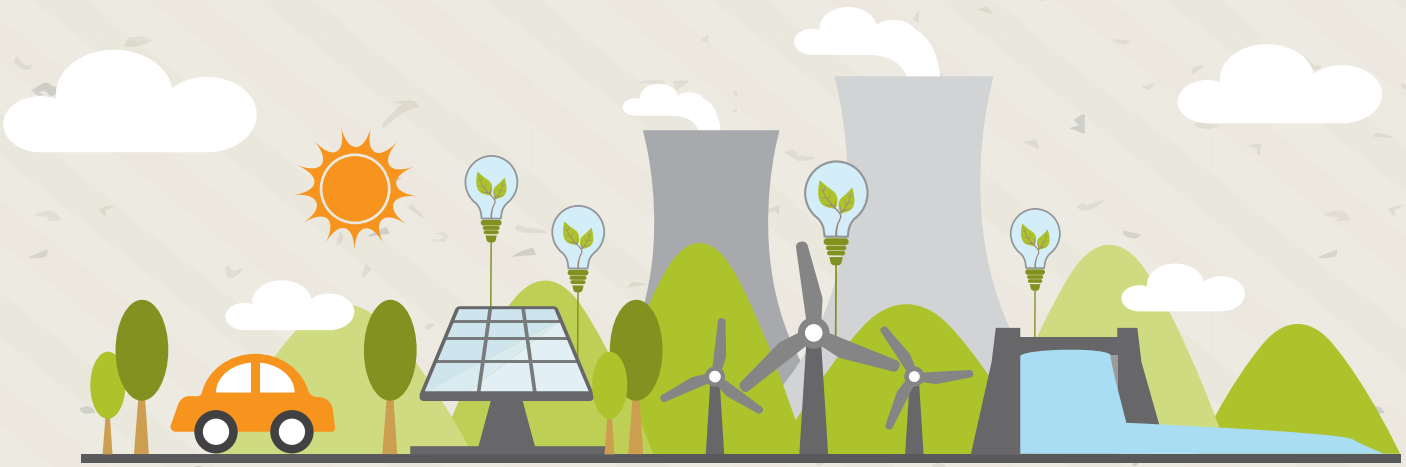

تصحيح أسعار الطاقة من شأنه:

الحد من انبعاثات الكربون العالمية بنسبة

٢٤٪

الحد من الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء بالوقود الأحفوري بنسبة

٥٧٪

توليد **٣,٥٪** من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بحيث يمكن للبلدان خفض الضرائب التي تفتقر للكفاءة أو التوسع في الإنفاق العام على الاحتياجات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وغير ذلك

الحد من **عدم المساواة في توزيع الدخل**، حيث إن الدعم يعود بالنفع إلى حد كبير على الأغنياء

ما هو الوقت المناسب؟

الآن!

إن الهبوط الحاد في الأسعار الدولية للطاقة منذ منتصف عام ٢٠١٤ يتيح فرصة للبلدان المستوردة للطاقة لإلغاء الدعم، ويفرض ضغوطا على البلدان المصدرة للطاقة لإصلاح نظم الدعم

فرصة مواتية

انخفاض أسعار الوقود يفتح الباب أمام إصلاح الدعم.

(دولار للبرميل)

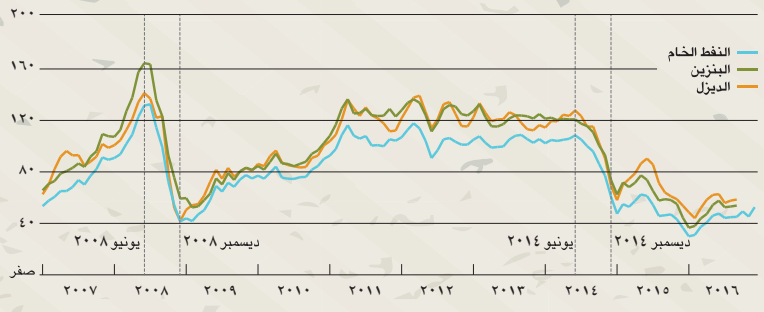

قدم أكثر من **١٩٠** بلدا تعهدات بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة في عام ٢٠١٥—مما وفر زخما إضافيا للتغيير

ما هي أنواع الإصلاحات الجاري تنفيذها؟

رفع الأسعار التي تحددها الحكومة (أنغولا ومصر وأوكرانيا)

تحرير أسعار الطاقة أو اعتماد آلية للتسعير التلقائي (الهند ومدغشقر والإمارات العربية المتحدة)

استحداث نظام لتداول حصص الانبعاثات، أو الضرائب على الكربون، أو زيادة أسعار الكربون (المكسيك والبرتغال وجنوب إفريقيا)

أين تجري الإصلاحات حاليا؟

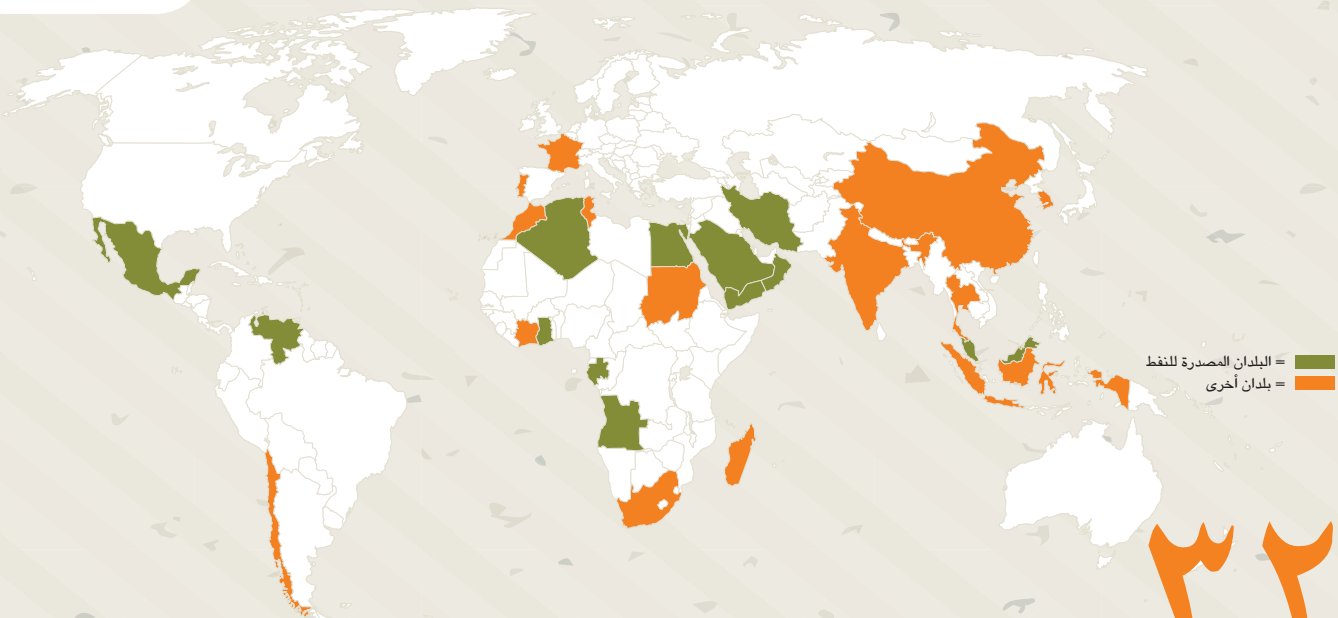

الرسم التوضيحي: SHUTTERSTOCK/NNNNAE; ISTOCK/CHOKKICX; ISTOCK/ILYALIREN

٣٢

بلدا بدأ في إصلاح نظم الدعم منذ منتصف عام ٢٠١٤ من خلال رفع أسعار الطاقة:

الجزائر وأنغولا والبحرين وشيلي والصين وكوت ديفوار ومصر وفرنسا والغابون وغانا والهند وإندونيسيا وإيران والأردن وكازاخستان وكوريا والكويت ومدغشقر وماليزيا والمكسيك والمغرب وعُمان والبرتغال وقطر والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا والسودان وتايلند وتونس والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا واليمن

أكثر من نصف هذه البلدان (١٧) البالغ عددها ٣٢ بلدا هي بلدان مصدرة للنفط

من إعداد **ماريا يوفانوفيتش** بناء على بحث قامت به كل من أميرة أساماواه، وأمينة حيندار، وباوبينغ شانغ من إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي. ولمزيد من المعلومات عن عمل الصندوق المتعلق بإصلاح دعم الطاقة يرجى زيارة موقع الصندوق الإلكتروني ***imf.org/subsidies***.